

Distr.
GENERAL

S/1997/97
31 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لـ أوغندا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيبا، لعلم أعضاء مجلس الأمن، البلاغ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الصادر عن حكومة جمهورية أوغندا، بشأن ادعاءات زائير ووسائل إعلامية دولية مختلفة، ضد أوغندا. وسأكون ممتننا لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثياس م. سيماكولا كيوانوكا
الممثل الدائم

مرفق

بلاغ مؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ صادر عن حكومة
أوغندا بشأن ادعاءات زائير ووسائل إعلامية دولية
مختلفة ضد أوغندا

- ١ - تود حكومة جمهورية أوغندا أن تشير إلى الحالة في شرقى زائير وإلى الاتهامات الموجهة من بعض الدوائر في حكومة زائير والمجتمع الدولي بأن أوغندا متورطة في شرقى زائير.
- ٢ - وتود حكومة أوغندا أن توضح تماماً لحكومة زائير وللمجتمع الدولي أن هذه الادعاءات كاذبة ولا أساس لها. فالتطورات التي تحدث في شرقى زائير مشاكل داخلية وينبغي لزائير أن تعالجها بتحديد الأسباب الأصلية للصراعسلح بدلاً من استخدام أوغندا كبس فداء. وبعض الأسباب يتعلق بما يلي:
- (أ) بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، عسكر جنود رواندا المهزومين وأفراد جماعة انتراهوامي، على طول الحدود بين زائير ورواندا ومعهم جميع المعدات العسكرية التي حملوها من رواندا. وفي القرار الذي صدر في الاجتماعي قمة القاهرة وتونس بشأن منطقة البحيرات الكبرى والمعقودين في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، على التوالي، تعهد الرئيس موبوتو بنزع سلاح هذه الجماعات ونقلها بعيداً عن الحدود المشتركة، إلى أماكن مقبولة في ظل القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة. وهذا ما لم يحدث بالمرة؛
- (ب) وفي داخل زائير قام أفراد جماعة انتراهوامي بتصدير سياسة الإبادة الجماعية إلى شرقى زائير، وكانوا ضالعين مباشرة في سياسات الإعدام والمذابح في مسيسي وروتشورو في منطقة أو فيلا؛
- (ج) وواصلت زائير طوال عامين إيواء عناصر مسلحة قامت، بالإضافة إلى الغارات الداخلية المذكورة أعلاه، بشن هجمات عبر الحدود بصورة منتظمة ضد رواندا، مسببة تهديداً دائماً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة؛
- (د) وبموجب قانون سن عام ١٩٨١، تسبب حرمان مواطني زائير (البابانيامولنجييين) الذين عاشوا في زائير لمدة مائتي عام، من حقوقهم كمواطنين في دب النزاع بين البابانيامولنجييين في زائير. وقد تفجر هذا النزاع أخيراً عندما أصدرت حكومة شمال كيفو أمراً بطردهم؛
- (هـ) وقد استغلت الجماعات الداخلية المنشقة في زائير، وهي موجودة منذ ما يربو على ثلاثة سنت، مثل نضال الانفصاليين من أتباع لومومبا، وجماعة تشومبي، وجماعات موليلي، وغيرها، الحالة غير

المستقرة في شرق زائير وحملت السلاح. ونحن نحث حكومة زائير والمجتمع الدولي على ألا يجعل هذه الحقائق تغيب عن النظر.

٣ - وبعد التمرد الأخير في زائير بفترة قليلة، استغل المنشقون الأوغنديون أيضاً، الذين كانوا يعيشون في زائير وتعرف السلطات الزائيرية بوجودهم معرفة تامة، الحالة السائدة واتهكوا حرمة الأراضي الأوغنديّة من داخل زائير. وقد اضطاعت قوات الدفاع الشعبي الأوغنديّة بمسؤوليتها الدستورية في الدفاع عن أوغندا وطردت العدو من أراضي أوغندا.

٤ - وتعترف حكومة أوغندا بالحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب داخل الحدود الإقليمية المعترف بها دولياً على نحو ما هو منصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والاتفاقيات الدولية الأخرى المتصلة بحق المواطنة والجنسية.

٥ - وتعلن أوغندا من جديد تأكيدها واحترامها لسلامة أراضي زائير وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وإعلان القاهرة لعام ١٩٦٤ بشأن سلامа الحدود الوطنية الموروثة منذ الاستقلال، وحترمتها، وتدعو إلى عدم التدخل وإلى وضع حد لشن الغارات عبر الحدود.

٦ - وقد اتهمت زائير أيضاً أوغنداً ورواندا وبوروندي برعاية المتمردين الباتيامولنجيين، الذين طردوا موظفي الحكومة المركزية من أجزاء من شرق زائير، ومن ثم أشعلوا الأزمة الحالية التي تهدد السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا الاتهام كاذب فيما يتعلق بأوغندا، ويقصد به صرف الانتباه. فسياسة أوغندا الخارجية تقوم على احترام سيادة البلدان الأخرى. ونحن نتقيد بميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا الحكم، ولم نوفر الرعاية لأي منظمة أو قبيلة من أجل التسبب في الفوضى في بلد مجاور. ونحن نؤمن بقوة بحسن الجوار ونواصل التزامنا بالعمل بصورة وثيقة مع بلدان المنطقة ومع بقية المجتمع الدولي التماسا للطرق والوسائل السلمية المؤدية إلى حل المشاكل في المنطقة. ومن هذا المنطلق وفرت أوغندا قاعدة للقوة المتعددة الجنسيات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الذين انقطعت بهم السبل في شرق زائير.

٧ - وما برح الرئيس موسيفيني على اتصال منتظم بالرئيس موبوتو من أجل استكشاف السبل التي يمكن أن تسهم بها أوغندا في الجهود المبذولة التي ستؤدي إلى تحقيق الاستقرار. ونحن لا نؤيد تفتت زائير. ولذا فإننا نود أن نؤكد من جديد للمجتمع الدولي عامة أنه ليس لنا جنود متورطون في المشكلة الحالية في شرق زائير. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بالتعاون الإقليمي ولم نبرح نعمل من أجله، كوسيلة لتعزيز السلام والتنمية. ونحن طرف في اجتماعات القمة الإقليمية لرؤساء الدول المعقدة في نيروبي بشأن شرق زائير، ونلتزم بقرارات تلك الاجتماعات. ولا يمكن بأي حال أن تكون أوغندا في ذات الوقت عاماً يسهم في زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة.

- - - - -